مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢ - ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من حكومة نيوزيلندا

المادة الأولى

١ - ترى نيوزيلندا أن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم النقل وغيره من الضوابط التي تنص عليها هذه المادة يعد مسألة أساسية. وقد أكدت الإشارات اهتمام الجهات الفاعلة غير الحكومية بالحصول على أجهزة تفجير نووية استمرار أهمية ذلك الالتزام في ظل الظروف المتغيرة.

المادة الثانية

٢ - وتقوم نيوزيلندا بما التزمت به كاملا من جميع الجوانب بموجب هذه المادة. وتخضع التزامات نيوزيلندا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لقانون عام ١٩٨٧ بشأن إعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا. وأعربت نيوزيلندا عن شواغلها فيما يتعلق بمدى امتثال الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية في منتديات مختلفة، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المادة الثالثة

٣ - دخل اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونيوزيلندا حيز التنفيذ يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢، فيما أبرم يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ البروتوكول الإضافي النموذجي الملحق بالاتفاق. وفي عام ٢٠٠١، أكدت الوكالة في تقييم لها أن نيوزيلندا تتقيد

تقيدا كاملا بجميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات. ولا تضطلع نيوزيلندا سوى بأنشطة ضئيلة جدا خاضعة للضمانات، نظرا لأنها لا تحوز أسلحة نووية ولا تقوم بتوليد طاقة نووية ولا تملك مفاعلا نوويا ولا تنتج اليورانيوم أو أي من المواد الأخرى ذات الصلة.

٤ - وتطبق نيوزيلندا ضوابط على تصدير المواد والسلع المزدوجة الاستخدام التي يمكن استعمالها في برنامج للأسلحة النووية. وهي تنسق هذه الضوابط مع الأعضاء الآخرين في مجموعة موردي المواد النووية، التي انضمت إليها نيوزيلندا في سنة ١٩٩٤.

المادة الرابعة

٥ - تعيد نيوزيلندا تأكيد الحق غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ما دام يمارس بما يتوافق مع المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

٦ - قررت نيوزيلندا، بموجب سياستها العامة، عدم استعمال حقوقها في تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية. وتوجه نيوزيلندا الانتباه، في سياق المفاوضات العالمية المتعلقة بتغير المناخ، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى عدم استدامة الطاقة النووية في الأجل الطويل واستمرار مخاطر التلوث والانتشار.

٧ - وتسعى نيوزيلندا، من خلال تنفيذ ضوابطها الوطنية في مجال التصدير، إلى تقييد التجارة المتصلة فقط بالمنشآت النووية غير الخاضعة للضمانات أو ببرامج الأسلحة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا تؤيد نيوزيلندا التعاون، في هذا المجال، سوى مع الدول الممثلة لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات.

٨ - وقد عملت نيوزيلندا بنشاط، في محافل مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تشجيع زيادة الاهتمام بالنقل المأمون للمواد والنفايات المشعة. وتحرص نيوزيلندا على توفير أعلى معايير السلامة الممكنة وعلى تطبيق هذه المعايير تطبيقا كاملا، كما أنها مهتمة بضرورة إخطار الدول الساحلية والدول الأخرى المهتمة بالأمر سلفا بالشحنات، ووضع ترتيبات متقدمة بشأن المسؤولية.

المادة الخامسة

٩ - وتؤيد نيوزيلندا النتائج التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٥ التي تقضي بضرورة تفسير المادة الخامسة على ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٠ - وصدقت نيوزيلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في آذار/مارس ١٩٩٩. وأصبحت المعاهدة تشريعا في نيوزيلندا بموجب قانون حظر التجارب النووية لعام

١٩٩٩. كما أُدرج حظر على التجارب النووية في معاهدة إعلان منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقانون عام ١٩٨٧ بشأن إعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا.

١١ - وما زالت نيوزيلندا مؤيدا قويا للمعاهدة وأمانتها التقنية المؤقتة بفيينا. كما كانت نيوزيلندا من بين البلدان الموقعة على البيان الوزاري المشترك المؤيد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي صدر بمبادرة من أستراليا واليابان وفنلندا وهولندا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتعتقد نيوزيلندا أن استمرار الوقف الاختياري لجميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية هو أمر لازم ريثما يدخل الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ رسميا. وفي غضون ذلك، تتعاون نيوزيلندا مع الأمانة المؤقتة للمعاهدة بالمساعدة على إنشاء نظام الرصد الدولي للمعاهدة، بإنشاء محطات في نيوزيلندا ذاتها وفي البلدان الشريكة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشترك نيوزيلندا، مع أستراليا والمكسيك في تقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

المادة السادسة

١٢ - عملت نيوزيلندا بنشاط في السنوات الأخيرة من أجل تشجيع التفاوض بنية صادقة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وذلك إلى جانب شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد. وفي هذا السياق، تستمد نيوزيلندا قوة من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ بشأن عدم مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها.

١٣ - وفي الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤، كانت نيوزيلندا، انطلاقا من البرنامج الجديد، في طليعة مقدمي القرار ٧٥/٥٩ (التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي)، الذي أبرز أنه لم يُحرز سوى تقدم محدود بشأن كثير من المسائل ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار ودعا الدول إلى الوفاء تماما بالتزاماتها.

١٤ - وما زالت نيوزيلندا تؤيد في مؤتمر نزع السلاح مقترحات وضع برنامج عمل يشمل نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية والفضاء الخارجي، و ضمانات الأمن السلبية.

المادة السابعة

١٥ - تعد نيوزيلندا طرفا كاملا في معاهدة إعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا، التي أصبحت أيضا تشريعا بموجب قانون عام ١٩٨٧ بشأن إعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبشأن نزع السلاح

وتحديد الأسلحة في نيوزيلندا). وقد أصبحت جميع بلدان جنوب المحيط الهادئ المستقلة مشمولة بالمعاهدة، كما صدقت أربع دول من الدول الحائزة للأسلحة النووية (المملكة المتحدة والاتحاد الروسي والصين وفرنسا) على بروتوكولات تعطي ضمانات أمنية للمنطقة. وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على تلك البروتوكولات.

١٦ - ورحبت نيوزيلندا بمبادرة المكسيك بعقد اجتماع للدول الأطراف في إعلان المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والأطراف الموقعة عليه. وحضر الاجتماع وزير نزع السلاح ورقابة الأسلحة في نيوزيلندا الذي ألقى كلمة نيابة عن بلده. وتدعم نيوزيلندا الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الثنائي بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي السنوات الأخيرة، عملت نيوزيلندا مع البرازيل وغيرها من أجل إقامة روابط جديدة بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

المادة الثامنة

١٧ - تدعم نيوزيلندا نصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورتها الحالية. وستشارك نيوزيلندا مشاركة كاملة في المؤتمر الاستعراضي السابع للمعاهدة.

المادة التاسعة

١٨ - تواصل نيوزيلندا تأكيد أهمية انضمام جميع بلدان العالم إلى معاهدة عدم الانتشار، وتدعو إسرائيل وباكستان والهند. إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وفقا للمادة التاسعة. ورحبت نيوزيلندا بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٢ وانضمام تيمور - ليشتي إليها في عام ٢٠٠٣، باعتباره خطوة إيجابية صوب هدف انضمام بلدان العالم قاطبة إليها.

١٩ - وما زالت نيوزيلندا قلقة للغاية إزاء الموقف الراهن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المناهض لمعاهدة عدم الانتشار. وقد حثت نيوزيلندا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في انسحابها المعلن عنه من المعاهدة، وفي برنامجها المعلن للأسلحة النووية والعودة إلى عملية المحادثات السداسية الأطراف.

المادة العاشرة

٢٠ - انضمت نيوزيلندا إلى المقرر المتخذ بتوافق الآراء عام ١٩٩٥ والقاضي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. واتخذ المؤتمر مجموعة من المقررات عام ١٩٩٥، هي: تعزيز عملية استعراض المعاهدة؛ ووضع مبادئ وأهداف لعدم الانتشار

ونزع السلاح في المجال النووي؛ وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتخاذ قرار بشأن الشرق الأوسط، وما زالت هذه العناصر كلها جوهرية. وترى نيوزيلندا أن تمديد المعاهدة لا يشكل رخصة لحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

٢١ - وانطلاقاً من ذلك، وافق مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ على الخطوات العملية التفصيلية المتعلقة ببذل جهود منهجية وتدرجية في سبيل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وأعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً لا لبس فيه بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية. وقد أحرزت نيوزيلندا تقييماً لما أحرز من تقدم على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالخطوات الثلاث عشرة، وهي ترفق بهذا التقرير وثيقة تعرض فيها ما أحرز من تقدم في هذا الشأن.

٢٢ - وفيما يتصل بالمادة العاشرة، وافق المؤتمر في عام ٢٠٠٠ على "انطباق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وتحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة".

ثلاث عشرة خطوة: التقدم الذي أحرزته نيوزيلندا

الخطوة ١

٢٣ - صدّقت نيوزيلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في آذار/مارس ١٩٩٩، بعد أن شاركت مشاركة نشطة في التفاوض بشأنها. وفي الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤، كانت نيوزيلندا في طليعة مقدمي القرار ١٠٩/٥٩ (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)، الذي كرر دعوة بلدان العالم قاطبة إلى التصديق على المعاهدة. وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ كانت نيوزيلندا من بين مقدمي بيان وزاري مشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أصدره الوزراء في نيويورك. وتعمل نيوزيلندا بشكل وثيق مع الأمانة الفنية المؤقتة في فيينا بشأن المسائل المتصلة بالمعاهدة. وريثما يتم التصديق على المعاهدة، ما برحت نيوزيلندا ناشطة في إنشاء نظام رصد دولي للمعاهدة، وأقامت ست محطات رصد في أراضيها. وتتعاون نيوزيلندا تعاوناً وثيقاً مع فيجي وجزر كوك، وكيريباس على إقامة محطات لنظام الرصد الدولي داخل منطقة المحيط الهادئ.

الخطوة ٢

٢٤ - إن البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اشتركت نيوزيلندا في تقديمه في عام ٢٠٠٤، قد دعا "جميع الدول إلى مواصلة الوقف الاختياري لتفجيرات اختبار الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى"، ريثما يتم

التصديق رسمياً على المعاهدة. وأعاد وزير خارجية نيوزيلندا تأكيد أهمية هذا الالتزام الطوعي في تأييده العلني للبيان. وقد عملت نيوزيلندا مع بلدان منطقة المحيط الهادئ على بدء نفاذ معاهدة إعلان منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي تحظر تجارب الأسلحة النووية. كما أعلنت نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأبقت عليها رغم الضغط الدولي.

الخطوة ٣

٢٥ - ما برحت نيوزيلندا تؤيد تأييداً حثيثاً ما يُتخذ من إجراءات في سبيل تدارك الفشل الراهن داخل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل، بما في ذلك مقترحات آموريم والسفراء الخمسة لوضع برنامج عمل بشأن نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، و ضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي. وخلال رئاسة نيوزيلندا لمؤتمر نزع السلاح، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، أجرى سفير نيوزيلندا لترع السلاح في جنيف مشاورات ثنائية مع جميع الدول الـ ٦٥ الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في محاولة لتيسير الاتفاق على برنامج عمل يسمح لمؤتمر نزع السلاح بالشروع في أعمال أساسية استناداً على ورقة غير رسمية قدمتها هولندا مستوحاة من مقترحات قدمت سابقاً. وتتابع نيوزيلندا أيضاً مبادرات بشأن استمرارية الرئاسة وشفافيتها.

الخطوة ٤

٢٦ - إن إنشاء هيئة فرعية تتولى معالجة مسائل نزع السلاح النووي هو عنصر أساسي من عناصر مقترحات آموريم والسفراء الخمسة، ومن شأنه أن يتيح إحراز تقدم لا يستهان به صوب تحقيق ما تأمله نيوزيلندا لمؤتمر نزع السلاح وتطبيق المادة السادسة.

الخطوة ٥

٢٧ - احتجت نيوزيلندا، بالاشتراك مع ائتلاف البرنامج الجديد، أن مبدأ اللارجعة في تدابير نزع السلاح النووي وخفض الأسلحة النووية وغير ذلك من تدابير تحديد الأسلحة النووية ذات الصلة هو مبدأ حتمي. وقد أكد قرار البرنامج الجديد إلى الجمعية العامة، في عام ٢٠٠٤، ضرورة حتمية مبادئ عدم الرجوع في جميع تدابير نزع السلاح وضرورة شفافيتها، وأكدت مجدداً على أن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان يدعم كل منهما الآخر ويتطلبان إحراز تقدم عاجل ولا رجعة فيه في كلتا الجبهتين.

الخطوة ٦

٢٨ - إن نيوزيلندا، كطرف شريك في البرنامج الجديد، تحث الدول على الوفاء بما تعهدت به في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ من التزام قاطع بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة. وما زال هذا التعهد ذا دلالة. وقد ذكّرت نيوزيلندا الدول بالتزاماتها من خلال بيانات عديدة في سياق معاهدة عدم الانتشار. إن التعهد الصريح من جانب جميع الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار هو الأساس الذي ما زال ائتلاف البرنامج الجديد يبني عليه.

الخطوة ٧

٢٩ - تلاحظ نيوزيلندا أن معاهدتي تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الثانية والثالثة) قد تم نبذهما عقب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ٢٠٠٢. وتمثل معاهدة موسكو (٢٠٠٢) خطوة إيجابية في عملية تهدئة التصعيد النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، من خلال تعهدات بالتقليل من أعداد ما يجري نشره من رؤوس نووية استراتيجية. غير أن نيوزيلندا تؤكد، من خلال البرنامج الجديد، أن التخفيضات في عمليات نشر الأسلحة وفي حالة الاستنفار لن تحل محل تدمير الأسلحة على نحو لا يمكن الرجوع عنه وصولاً إلى هدف إزالة الأسلحة النووية تماماً.

الخطوة ٨

٣٠ - تؤيد نيوزيلندا المبادرة الثلاثية الأطراف.

الخطوة ٩

٣١ - تؤيد نيوزيلندا المجموعة الكاملة من التدابير المدرجة في هذه الخطوة. وعلى وجه الخصوص، تحرص نيوزيلندا على أن تشهد إحراز تقدم بشأن مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وقد كانت في طليعة مقدمي القرار ٥٨/٥٠ (تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية) في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣.

الخطوة ١٠

٣٢ - تقر نيوزيلندا وترحب بقبول جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فعلاً بتدابير رقابة كاملة على المواد الانشطارية. وتتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق من هذه

التدابير وإدارتها. وتحت نيوزيلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بالتزامات مماثلة في هذا المجال.

٣٣ - وتؤيد نيوزيلندا فكرة التبكير بإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة غير تمييزية و متعددة الأطراف بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، يمكن التحقق منها دوليا وبشكل فعال.

الخطوة ١١

٣٤ - تقوم حكومة نيوزيلندا بطائفة واسعة من مهام نزع السلاح المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. كما تقوم، من خلال كونها طرفا ناشطا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، بشن حملات في سبيل إحراز تقدم صوب إزالة أسلحة الدمار الشامل. وتقوم نيوزيلندا، في إطار المجتمع الدولي، بمعالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية، كالألغام الأرضية والأسلحة اللاإنسانية. وتعاون نيوزيلندا تعاونا وثيقا مع جيرانها في منطقة المحيط الهادئ في الجهود الرامية إلى التقليل من تجارة الأسلحة الصغيرة والحد منها. كما تنتمي نيوزيلندا إلى أربعة من النظم الرئيسية لمراقبة الصادرات، وهي: مجموعة أستراليا، وترتيب واسينار، ومجموعة مُوردي الأسلحة النووية، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف.

٣٥ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، دعمت نيوزيلندا عمل اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل وذلك بأن رعت دراسة وحلقة دراسية بشأن ضرورة جدوى إنشاء هيئة دائمة للتحقق من أسلحة الدمار الشامل تابعة للأمم المتحدة.

الخطوة ١٢

٣٦ - قدمت نيوزيلندا تقريرا إلى اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٤، عرضت فيه ما أحرزته من تقدم بشأن كل مادة من مواد معاهدة عدم الانتشار. وقد تم تنقيح التقرير المذكور وتضمينه أحدث ما استجد من معلومات. وهو يقدم إلى اللجنة التحضيرية الثالثة بالاقتران مع هذه الوثيقة.

٣٧ - قدمت نيوزيلندا دعما قويا لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك في مباحثات نزع السلاح الإقليمية. وتؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه يشكل عنصرا أساسيا من عناصر نظام عدم الانتشار العالمي. وتكفل ضمانات الوكالة وفاء الدول بتعهداتها بموجب المعاهدة وتوفر آلية كي تبرهن الدول على امتثالها. وسيؤدي التطبيق العالمي لنظام الضمانات المتكاملة بما في

ذلك البروتوكولات الإضافية إلى تشجيع الأمن الجماعي. وتواصل نيوزيلندا مناقشة جميع الدول التي لم تبرم بعد أي اتفاق للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البالغ عددها ٣٩ دولة، أن تقوم بذلك في أقرب موعد ممكن.

قرار بشأن الشرق الأوسط: التقدم الذي أحرزته نيوزيلندا

٣٨ - الفقرة ١ من المنطوق: يؤيد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط ويدرك أن الجهود المبذولة تحقيقاً لتلك الغاية تؤدي إلى تحقيق إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

٣٩ - تؤيد نيوزيلندا اتباع نهج متوازن وبناء في معالجة مشاكل الشرق الأوسط المعقدة. فنحن ندعم التفاوض لإيجاد تسوية سلمية عادلة ومستدامة وشاملة في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، والمبادئ المستمدة من اتفاقات متتالية بين الطرفين. ونؤيد المجموعة الرباعية في ما تبذله من جهد، وخطوة الطريق صوب حل قوامه دولتان. وقد تم شرح موقف نيوزيلندا من خلال الاتصال من وقت إلى آخر بممثلين للطرفين، بمن فيهم وزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية، وفي محافل عامة كالدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ألقى نيوزيلندا بياناً في هذا الشأن.

٤٠ - وما برحت نيوزيلندا تسهم في عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط. فقد كنا من بين المشاركين الأصليين في القوة متعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها، كما أننا نسهم في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. ونسهم كذلك في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، دعماً لها في ما تقوم به من عمل على معالجة الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة.

٤١ - الفقرة ٢ من المنطوق: يدعو من جديد جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إليها وإلى قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع الأنشطة النووية.

٤٢ - إن نيوزيلندا، بوصفها طرفاً شريكاً في ائتلاف الخطة الجديدة، تؤكد أهمية انضمام جميع بلدان العالم إلى معاهدة عدم الانتشار. ونحن نهيئ بإسرائيل أن توقع على المعاهدة وتصدق عليها، وأن تضع الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية موضع التنفيذ.

٤٣ - الفقرة ٣ من المنطوق: يلاحظ مع القلق استمرار وجود مرافق غير خاضعة للضمانات في الشرق الأوسط، ويحث الدول غير الأطراف في المعاهدة على القبول بكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تلك المنشآت.

٤٤ - إن نيوزيلندا من المؤيدين الأوفياء للدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فنحن نؤيد كامل نطاق الضمانات وتعزيز نظامها بواسطة بروتوكولات إضافية. وفي سياق الشرق الأوسط، ما زالت نيوزيلندا قلقة بوجه خاص إزاء استمرار وجود منشآت غير خاضعة للضمانات في إسرائيل، وهي تعمل، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على معالجة هذه المسألة.

٤٥ - الفقرة ٤ من المنطوق: يؤكد مجددا أهمية أن تبادر جميع دول العالم إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ويهيب بجميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٤٦ - مساهمة على النحو المدرج استجابة إلى البند ٢ من المنطوق الوارد أعلاه.

٤٧ - الفقرة ٥ من المنطوق: يطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية في المحافل المختصة نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف.

٤٨ - تؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونحن نعمل بالاتصال الوثيق بالبرازيل على بذل جهود ترويجا لجعل النصف الجنوبي من الكرة الأرضية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وما زالت نيوزيلندا مقتنعة تمام الاقتناع بأن العمل على إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوات مفيدة صوب إزالة الأسلحة النووية تماما.

٤٩ - الفقرة ٦ من المنطوق: يطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهودها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل.

٥٠ - وترحب نيوزيلندا بمبادرة المكسيك بعقد اجتماع للدول الأطراف الموقعة على معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الذي أقر بإمكانية أن تساهم زيادة التعاون بين المناطق القائمة في إحراز التقدم نحو إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترحب نيوزيلندا بإعلان طشقند في شباط/فبراير ٢٠٠٥، الذي أرسى الأساس لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وما زالت نيوزيلندا تواصل دعم إنشاء جميع المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية.